

والتخييل ، والحث ، والنهي ، والممكن ، والممتنع ، والغلط الرئيس في ذلك هو اصراره على تطبيق قوانين الشعر اليوناني على الشعر العربي ، على الرغم من قوله : ان هذه القوانين لا توجد في اشعار العرب ، وعلى الرغم من اختلاف مفهوم المحاكاة بين المظهر والجوهر .

وتبقى مسألة مهمة من مسائل المحاكاة وهي « وحدة الموضوع » ويبدو ان ابن رشد لم ينتبه اليها وان كان قد حاول ان يفهم فكرة « العقدة » و « الحل » وطبعاً فان افكار ارسطو لا يمكن فهمها الا من خلال المأساة المشتملة على حكاية فعل تام^(١) ، ولكن اتجاه ابن رشد الى « التعريب » اوقعه في الغلط ، ومن هذا القبيل وضعه مصطلح « الرباط » مقابل « العقدة » ثم تفسيره الرباط بالمعنى القريب الذي هو ربط جزء النسيب في القصيدة العربية بجزء المديح - وان تباين الجزء ان - على نحو يجعل الانتقال خفياً ، اما « الحل » فهو لا يضع له مصطلحاً مقابلاً ، ولكنه يلتبس معناه في الانتقال الواضح في مثل قول زهير: دع ذا وعد القول في هرم. ومهما يكن فقد خضع ابن رشد لطبيعة الشعر العربي ، فأضاع فكرة جوهرية من افكار المحاكاة كان من شأنها ان تضيء على القصيدة العربية طابع « الوحدة » فتخلصها من « الرباط » الذي طالما حار الشعراء في كيفية اتقانه للانتقال من الغزل الى المديح ، وكأنه لا سبيل الى أن تخلص القصيدة للغزل ، او تخلص للمديح دونما حاجة الى هذا الربط المصطنع غالباً ،^(٢) والحق ان الغلط في اغفال الوحدة العضوية للقصيدة يرجع الى ابن سينا ، لانه ادرك كيف ينبغي ان يكون الشعر مرتباً (بحيث لو نزع منه جزء واحد فسد

(١) انظر في ذلك : النقد الادبي الحديث ص ٦٧ - ٦٤

(٢) وهذا لا يعني انه لم توجد قصائد خلص فيها الشاعر الى نوع من وحدة الغرض او الموضوع ، ولكننا نشير هنا الى الطابع الغالب الذي لم يجد النقد حرجاً في وضع القواعد له كما سنرى -